تونس في 27 ماي 2016

مذكّرة

حول النّهوض بالوضع الإقتصادي والإجتماعي

يعتبر **الاتحاد العام التّونسي للشّغل** أنّ استكمال بناء الجمهورية الثانية وتأمين الإنتقال الدّيمقراطي مرتبط شديد الارتباط بالتّوافق حول الحلول العاجلة للنّهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، بما يضمن نجاح الخيارات المستقبليّة وديمومة التّوافقات السياسية وإرساء دعائم الديمقراطيّة والتعدّدية.

ومن منطلق حرص **الاتحاد العام التّونسي للشّغل** على تأمين سبل النّجاح للفترة المقبلة وبعد الدّور المحوري الذي لعبه في الحوار الوطني صحبة شركائه (الاتحاد التّونسي للصّناعة والتّجارة والصّناعات التقليدية وعمادة المحامين والرّابطة التّونسية للدّفاع عن حقوق الانسان)، فإنّه يؤكّد على ضرورة التّعامل بجديّة ومسؤولية مع التحديّات الاقتصادية والاجتماعيّة التي تواجهها بلادنا والتي ما انفكّت تتعاظم يوما بعد آخر خصوصا مع تفشّي الإرهاب وتنامي تهديداته لأمن البلاد إضافة إلى ضربه للعديد من القطاعات الاقتصادية الحيويّة ممّا أدّى إلى تقلّص آفاق الاستثمار الدّاخلي والخارجي.

إنّنا اليوم أمام مطالب مزمنة وانتظارات عالقة وآمال مؤجّلة مرتبطة أساسا بالتّنمية والتّشغيل وبتحسين البنى التحتيّة وضمان العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بما يكفل العيش الكريم لجميع التونسيين والتونسيات بمختلف الجهات والمناطق، هذه المطالب والانتظارات المشروعة تتزامن مع الحاجة الملحّة لدعم قدرات قوّاتنا المسلّحة والأمنيّة بالتجهيزات الضروريّة لمواجهة خطر الإرهاب وهو ما يتطلّب تخصيص المزيد من الدّعم لتعبئة موارد الميزانية والاستثمارات للإستجابة لمختلف هذه التحديّات، وهذا لا يمكن أن يتحقّق اذا ما تواصل عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار خاصّة بالمناطق الداخلية وإذا ما استمرّ التهرّب والغشّ الجبائيين والتّهريب وتنامي الاقتصاد غير المنظّم واحتكار بعض الأنشطة من طرف فئات متنفّذة.

إنّ الأولويّة المطلقة اليوم هي أن تتحمّل كلّ الأطراف خاصة السياسية منها مسؤوليتها في التجنّد للتصدّي للإرهاب وإنقاذ الاقتصاد الوطني والنهوض بالوضع الاجتماعي بعيدا عن التجاذبات والتشنجات الاعلامية والعمل على توجيه رسائل طمأنة لكافة الأطراف في الداخل والخارج، رسائل تبعث الأمل في غد أفضل وتحدّ من حالة الاحتقان والغضب وعدم الثقّة، مما من شأنه أن يثمّن التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي في إطار من التّوافق الوطني الذي سيقطع بلا شكّ مع سلبيّات الماضي من أجل بناء دولة عصرية مدنيّة ديمقراطية واجتماعية تشعّ على محيطها الإقليمي والدّولي.

ويبقى الأهمّ هو أن يقوم الجميع وفي مقدّمتهم النقابيون (وفاء لإرثهم وثوابتهم) بأداء واجباتهم كاملة نحو هذا الوطن وأوّلها التصدّي للإرهاب والعنف وإعلاء ثقافة العمل وأن يتفانى العمّال بالفكر والسّاعد وأصحاب المهن الحرّة في عملهم وأن يستثمر المستثمرون خاصّة في الجهات المحرومة وأن يتميّز التّلاميذ والطّلبة في دراستهم وأن يبدع المبدعون وأن يحفظ الأمن سلامة المواطنين وممتلكاتهم وأن تحمي قوات جيشنا الوطني حدودنا ووطننا من كلّ المخاطر وأن يقوم كلّ مواطن بواجب الضريبة على الدّخل وواجب الأداءات واحترام القانون وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفردية والصّنفية والجهويّة وأن يتوجّه الجميع كلّ حسب موقعه وإمكاناته الحقيقية نحو المساهمة في إنقاذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي والرّقي ببلادنا في إطار من الوحدة الوطنيّة والتّضامن.

إنّ الخروج من الأزمة الرّاهنة يجب أن يكون في إطار من التشاركية والشفافية لإيجاد الحلول الملائمة في أسرع وقت ممكن وبأقلّ التّكاليف الممكنة وتوجيه وتعبئة كلّ الموارد والطاقات والكفاءات من أجل النّهوض بالبلاد، هذه المهام لا يمكن لها أن تتحقّق إلا إذا تحمّلت الحكومة ومن ورائها مجلس نوّاب الشّعب المسؤولية الأولى وذلك بـ:

1- **إرساء** مقوّمات الحوكمة الرّشيدة والشفافية المالية والإدارية.
2- **تفعيل** العقد الاجتماعي الذي أصبح مثالا لفاعليّة الحوار الاجتماعي على المستوى الدّولي والذي أسّس لجملة من التّوافقات الاجتماعية والاقتصادية التي نعتقد أنها أساسيّة للمرحلة القادمة.
3- **تشريك** كلّ مكوّنات المجتمع المدني والسياسي والكفاءات الوطنية المستقلة مع فتح المجال للتّفاعل لكلّ المواطنات والمواطنين.

ويقترح **الإتحاد العام التونسي للشغل** بعث أربع لجان وطنية ممثلة لجميع الأطراف الإجتماعية تحدّد الإجراءات العاجلة وبرنامج محدد زمنياً للإصلاحات الواجب اطلاقها وذلك في المجالات التالية: **التّشغيل والتّنمية -السّياسة الماليّة -الجباية وتمويل الإقتصاد-الحوار الإجتماعي.**

I-التّشغيل وخلق المؤسّسات

1- الإجراءات العاجلة:

- **تفعيل** الاجراءات العاجلة التي وقع التوافق بشأنها في إطار المؤتمر الوطني للتشغيل.
- **بعث** لجنة وطنية لدراسة تحديد نسبة الاداء على الشركات المصدرة وغير المصدرة في مستوى يتلاءم مع القدرة التنافسية ومع خصائص المؤسسات التونسية المتسمة بصغر حجمها غالبا ويجب أن تكون نسبة الاداء الموظّفة كفيلة لضمان مساهمة جبائية منصفة لهذه الشركات دون أن تعيقها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها. كما نؤكّد على ضرورة المحافظة على نسبة **35 %** كأداء على الشركات الكبرى الناشطة في قطاعات الاتصالات والطاقة والخدمات المالية.

- **فتح** مجال الاستثمار أمام رأس المال الوطني في جميع القطاعات المفتوحة للقطاع الخاص والحدّ من الاحتكار،
- **رفع** العراقيل الادارية أمام الباعثين الجدد والشركات الناشطة حاليا والتي تريد القيام باستثمارات جديدة وتحديد آجال إدارية قصوى واضحة لدراسة ملفاتهم أو مدّهم بالتراخيص اللازمة،
- **إحداث** خطوط تمويل خاصة (lignes de crédit) في الجهات الداخلية بنسب فائدة تفاضلية ومشجّعة للمستثمرين في المناطق الداخلية،
- **القطع** التّدريجي مع ظاهرة العمل المزدوج خاصة في قطاعات التعليم والصحة والتكوين المهني والإعلام وذلك من أجل إعطاء الفرصة لأصحاب الشهادات العليا للاندماج في سوق الشغل ونقترح في هذا المجال انشاء لجنة وطنية تساعد الشركات الخاصة الموظفة للأعوان العموميين التخلي التدريجي والسريع عن هذه اليد العاملة وتعويضهم بأصحاب الشهادات الجامعية في مواطن شغل لائقة،
- **إيجاد** نصوص تشريعية تحدد سقفا للساعات الاضافية بمختلف القطاعات وذلك قصد خلق مواطن شغل جديدة،
- **منع** كل أصناف الأعمال القارّة بالنسبة للمتقاعدين في ما عدا المهمّات الاستشارية والأعمال ذات الطابع الظرفي،
- **تفعيل** برامج تسهيل إدماج العاطلين عن العمل وتمكنيهم من منحة عند الرسكلة أوالتّكوين،
- **إرساء** منظومة تأمين على فقدان مواطن الشغل،
- **انتداب** حاملي الشهادات العليا في مجال تقديم الخدمات في ميدان الطفولة المبكّرة (Educations maternelle et préscolaire) والشباب والثقافة والمواقع الأثرية والعناية بالأشخاص من ذوي الاحتياجات الخصوصية،
- **انتداب** أعوان جباية من ذوي الشهادات العليا وذلك للرفع من مردودية الجباية وانتداب مراقبي شغل للتصدّي للاقتصاد الموازي والحدّ من بطالة حاملي الشهائد،
- **إحداث** شركات تعاونيّة في الفلاحة والصناعات التقليدية.

2- الإجراءات على المدى المتوسّط

- **صياغة** استراتيجية وطنية للتشغيل بطريقة تشاركية حسب ما تمّ الاتفاق عليه في العقد الاجتماعي،
- **إرساء** برامج تكوين لفائدة العاطلين ذوي المستوى التعليمي دون البكالوريا وذلك لتسهيل اندماجهم في سوق الشغل،
- **إحداث** لجان جهوية ثلاثية تضمّ خبراء للإحاطة بالباعثين الجدد وتذليل الصعوبات التي يمكن أن تعترضهم عند بعث مشاريعهم وتحديد القطاعات وسلاسل القيمة التي تتجاوب مع خصوصية كلّ جهة،

- **بعث** أقطاب في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC وفي تصدير الخدمات (المحاسبة والدراسات...) على شاكلة قطبي الغزالة وصفاقس وذلك في كلّ من قفصة وسليانة،
- **دعم** دورالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل في الاحاطة بطالبي الشغل وضمان توفّر المعلومة حول فرص التشغيل والاقتراب من المعاييرالدّولية بخصوص تحديد عدد طالبي الشغل لكلّ مستشار تشغيل.

II- التّنمية الإقتصاديّة والبشريّة الضّامنة لتنمية عادلة بين الجهات

1- الإجراءات العاجلة:

- **وضع** خطّة (متعدّدة الجوانب) لتطوير الإنتاج الوطني من الصناعات الاستخراجية وتحديد أهداف كمّية لمستوى الإنتاج والإسراع بفضّ إشكاليات تراخيص الاستكشاف والتّنقيب على البترول،
- **العمل** على إنقاذ المؤسسات الوطنية التي تشكو صعوبات اقتصادية والحرص على ضمان ديمومتها ونجاعتها والحفاظ على مواطن الشغل فيها وتمويل الميزانية ويكون ذلك بإحداث لجنة وطنيّة مشتركة بين الوزارات المعنية والاتحاد العام التّونسي للشّغل لدراسة وضعيّة المنشآت والدواوين العمومية ومؤسّسات القطاع المالي العمومي واقتراح سبل إصلاحها بعد إنجاز تدقيق محاسبي مستقلّ لكلّ مؤسّسة مع الحفاظ على الصّبغة العموميّة لهذه المؤسّسات باعتبارها مكسبا وطنيّا،
- **إيجاد** الحلول الملائمة والوفاقية بين جميع الاطراف من أجل دفع التشغيل واسترجاع نسق النشاط في الحوض المنجمي.
- **إرساء** منظومة محاسبة تحليليّة في جميع المنشآت الصحية العمومية والخاصّة تمكّن من التقدير الموضوعي لكلفة الخدمات الطبية وتساعد على التحكّم في تطوّر المصاريف الصحية، مع إعادة النّظر في تعريفات الخدمات الطبية في القطاع الخاص ووضع سقف لها،
- **إحداث** لجان جهوية منبثقة عن المجالس الجهوية تضمّ ممثّلي الأطراف الإجتماعية وخبراء لمتابعة إنجاز المشاريع المبرمجة وقرارات المجالس الوزارية المضيقة حول التنمية وإعداد تقارير شهريّة للغرض توضع على ذمّة المواطنين بالجهة،
- **القيام** بتقييم موضوعي ومستقلّ لكافة الآليات المعتمدة الهادفة الى دعم التشغيل بما في ذلك منظومة القروض الصغيرة لفائدة الباعثين الشبان حيث استنزفت هذه الآليات الكثير من الموارد خلال الخمسة عشر سنة الاخيرة دون أن تحقق نتائج مرضية،
- **إحداث** موقع واب حكومي يعنى بمسألة التنمية الجهوية وتنشر فيه كل الدراسات المنجزة من قبل الحكومة او منظّمات المجتمع المدني حول الموضوع فضلا على المشاريع الهادفة الممكن انجازها في الجهات الداخلية.

2- الإجراءات على المدى المتوسّط :

- **ضرورة** مراجعة مختلف البرامج والسياسات العمومية والصناديق الرّامية إلى دعم المؤسسات، لتقييم جدواها ولإضفاء مزيد من النّجاعة عليها باستهداف القطاعات ذات الانتاجية والتشغيلية العليا والقطع مع عدم تكافؤ الفرص في الانتفاع بهذه البرامج وحرمان العديد من رجال الأعمال الوطنيين من النّفاذ إلى الأسواق،
- **فتــح** حوار متعدّد الأطراف لبحث مجالات وطرق تحوّل الاقتصاد غير المنظّم إلى الاقتصاد المنظّم مع الحرص على تنظيم التدرّب المهني في هذا المجال،
- **إرجاع** صغار المستغلين الذين واجهوا صعوبات اقتصادية في السنوات الأخيرة إلى القطاع المنظّم بحذف خطايا الضمان الاجتماعي على الأربع سنوات الأخيرة أو الحطّ منها،
- **تشجيع** المجامع الاقتصادية الكبرى وعموم رجال الأعمال على إحداث مشاريع ذات طاقة تشغيلية عليا والقادرة على دفع التنمية في كل ولاية من المناطق الداخلية،
- **إيلاء** أولويّة مطلقة للنّهوض بقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية عبر إيجاد حلول جذريّة لمشاكل التمويل والملكية العقارية، وإعادة هيكلة الاراضي الدولية والنهوض بشركات التنمية الفلاحية،
- **تدعيم** دور الدولة عبر الاستثمارات في البنية التحتية وفي مشاريع كبرى مهيكلة يكون لها أثر محرّك للإستثمار الخاص، كذلك على الدولة والقطاع الخاص الإستثمار في تحسين جودة الحياة خاصة بالمناطق الداخلية مما سيحسن من جاذبية الجهات،
- **مراجعة** مشروع مجلة الاستثمار بعد تقييم منظومة الحوافز الموجهة للاستثمار خاصة في الجهات الداخلية ومدى جدواها في دفع التنمية وخلق مواطن الشغل والعمل على الربط الصريح بين الامتيازات التشغيلية الفعلية للمؤسسات وجلبها الفعليّ للتّمويلات الأجنبية ونقل التكنولوجيا وربطها بأهداف كمية ونوعية في مجال الاستثمار والتشغيل والتصدير والتنمية مع التأكيد على رفض اللّجوء إلى اليد العاملة الأجنبية،
- **إحداث** لجنة متعددة الاختصاصات صلب وزارة الشؤون الخارجية وتضمّ شخصيات وطنية ذات إشعاع دولي لوضع خطة لتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية وذلك بالعمل على توفير الدعم المالي لإنجاح المشروع التونسي للانتقال الديمقراطي وتوفير التمويلات الضرورية لإنجاز المشاريع الكبرى ذات القيمة المضافة وطاقة تشغيلية عليا والسعي لإبرام اتفاقيات تعاون استراتيجي مع كلّ من الجزائر والمغرب في انتظار انفراج الوضع بليبيا،
- **التّسريع** بإنجاز المعرّف الاجتماعي لتوجيه المساعدات إلى مستحقيها،
- **العمل** على تمكين كلّ المواطنين الذين بلغوا سنّ التقاعد من جراية دنيا والتمتّع بخدمات صحيّة أساسيّة مجانيّة وجيّدة،

- **العمل** على توفـير المستلزمات الدراسية الاساسية لفائدة كل التلاميذ بالمدارس الابتدائية بالمناطق الريفية وبالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى،
- **العمل** على تلبية الاحتياجات الاضافية لفائدة كل التلاميذ بالمدارس الابتدائية بالمناطق الريفية مثل الوجبة والتنقل والتنشيط الثقافي والرياضي والرحلات وخاصة زيارة المواقع الاثرية وذلك كجزء من أرضية الحماية الاجتماعية الموجّهة للطفل،
- **العمل** على تعميم منحة عائلية للأطفال دون سن الخامسة وذلك لدعم تكافؤ الفرص للنفاذ للخدمات الأساسية كالتعليم والصحة.

III- الجباية وتمويل الاقتصاد

1- الإجراءات العاجلة:

- **ترشيد** استهلاك الإدارة (ميزانية وسائل المصالح) دون المساس بالسّير العادي لها،
- **إطـلاق** حملة وطنيّة لاستخلاص الديون الجبائية والديون والخطايا الديوانية المتخلّدة بذمّة جميع المتعاملين مع الديوانة تحت إشراف وزارات العدل والمالية والداخلية،
- **إرساء** ضريبة على الثروات الكبرى وأخرى على الميراث،
- **تنظيم** حملة وطنيّة من أجل النّهوض بالثقافة الجبائية لدى المواطنين مع تمكينهم من التعرّف على التحديات وإكراهات الميزانية بطرق مبسّطة،
- **تفعيل** ما جاء بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 بخصوص تعميم الإعفاء الضريبي،
- **مراجعة** شرائح الضريبة على الدخل وتحيين نسب الضريبة حفاظا على مبدأ المساواة والإنصاف
- **وضـــع** المستفيدين من الإعفاءات الضريبية على موقع مفتوح للجميع بشبكة الانترنت،
- **اتخاذ** اجراءات عاجلة في اتجاه القطع مع النظام الضريبي الجزافي.
- **العمل** على التحكّم في أسعار المواد الاستهلاكية الاساسية كالماء والكهرباء والطاقة والنقل،
- **التصدّي** الحازم لظاهرة الاحتكار وتكثيف المراقبة حول وداخل مسالك التوزيع وأسواق الجملة وتدعيم الموارد البشرية بخلق فرق مختصة للمراقبة وإيجاد آليات فعّالة لتمكين المواطن والمجتمع المدني من الإعلام على جميع الخروقات المسجلة وإلزامية الادارة بمتابعتها والرّد عليها وإصدار تقارير شهرية في الغرض،
- **وضـع** سقف في حدود خمسة آلاف دينار للمعاملات المالية النقدية وتفعيل هذا القرار برفض تسجيل كل العقود التي تمّت على أساس معاملة نقديّة،
- **إتخـــاذ** إجراءات عاجلة وفاعلة لمقاومة التهرّب والغشّ الجبائي،
- **التصدّي** الحازم لظاهرة التهريب وتكثيف المراقبة وتدعيم الموارد البشرية والإمكانيات اللوجستية لمقاومتها،

- **التصدّي** للتفشّي الرّهيب لظاهرة الانتصاب الفوضوي التي تهّدد مستقبل صغار التجار ومواطن الشغل زيادة على تهديدها لصحّة المواطن.

2- الإجراءات على المدى المتوسط:

- **إحداث** ضريبة على المعاملات المالية في البورصة وفتح ملف السّوق الماليّة بتفعيل دورها في تمويل الاقتصاد وضمان شفافية معاملاتها،
- **فتح** ملف الديون الخارجية وإعلام الرأي العام الوطني بالقروض الجديدة وبشروط إسنادها (بما في ذك نسب الفائدة) إضافة إلى مختلف البرامج الانمائية المشتركة مع المؤسسات المالية أو مع الحكومات سواء كانت في شكل هبات أو قروض.
- **التّدقيق** في التّكلفة الحقيقية لمصاريف الدّعم وإحداث **"هيئة عليا مستقلّة للدّعم"** تتكفّل بإدارة ومراقبة ميزانيّة دعم المحروقات والمواد الأساسية وبمرافقة السّلطتين التّشريعيّة والتنفيذيّة في تصوّر وتنفيذ كل الإجراءات الجديدة في إطار إصلاح المنظومة، ويتكفّل هذا الهيكل بإصدار تقارير دوريّة تتاح للعموم وتنشر من خلالها كلّ المعلومات المتعلّقة بالدّعم بما في ذلك المؤسّسات المستفيدة والأرقام ذات الصّلة.
- **تعميق** النّظر والتفكير في الجباية المحليّة،
- **وضــع** استراتيجية واضحة لتعبئة الموارد والابتعاد عن الحلول الترقيعية وعن الموارد غير المضمونة وغير الدائمة.

IV- الحوار الإجتماعي

يعتبر **الاتحاد العام التّونسي للشّغل** أنّ الحوار الاجتماعي ركيزة أساسيّة لإرساء الاستقرار الاجتماعي، وعليه فإنه يعتبر أنّ من أوكد الأولويّات:

- **تطبيق** جميع الاتفاقيات الممضاة بين الحكومة والاتحاد العام التّونسي للشّغل،
- **الإسراع** بمصادقة مجلس نواب الشعب على إحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وتفعيل لجان العمل صلبه (لجان ثلاثية بين الممضين على العقد الاجتماعي)، وحتى تتمكن الأطراف الاجتماعية من الاستباقيّة في فضّ النّزاعات وتبادل المعلومات ووجهات النّظر والتّوافق على النّسب والمعطيات الكميّة في علاقة مع الاقتصاد الكلّي والقطاعات والمؤسّسات والإنتاج والإنتاجية، بما يؤسّس لحوار أكثر عمقا وفاعليّة بما يشكّل ضمانة للوفاق الوطني حول الملفّات الكبرى ذات الطّابع الاقتصادي والاجتماعي وهو ما من شأنه كذلك أن يسرّع من نسق الإصلاحات في إطار مناخ اجتماعي ملائم ومستقر.

- **إرساء** حوار جدي ومسؤول ودائم بين الاتحاد العام التّونسي للشّغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي وكذلك على مستوى المؤسسة للنّظر في كلّ المسائل التي تخصّ وضع المؤسّسة وعمّالها من تنافسيّة وأجور وإنتاجية رأس المال والعمل والجودة والصحة والسلامة المهنية والتصنيف المهني وجودة الحياة في العمل،
- **إرساء** استراتيجية وطنية لإصلاح المنظومة الاحصائية وتدعيم المعهد الوطني للإحصاء بالكفاءات وضمان استقلاليته وتفعيل دور المجلس الوطني للإحصاء في تطوير الاحصائيات العمومية وضمان النفاذ إلى المعلومة الدقيقة.

عن قسم الدراسات والتوثيق

الأمين العام المساعد

انور بن قدور